م.م نور رعد خلف

الضبط الاجتماعي (Social Control)

ان النسق السياسي في المجتمع العراقي عرض للتأرجح ما بين مؤسسات الضبط الاجتماعي Social Control كل انماط القسر والقيود التي تفرض الامتثال للمعايير والعادات في المجتمع البشري، ويعد مرادفاً لكل من النظام الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي ان غاية الضبط الاجتماعي هو تجسيد معايير المجتمع وتحقيق اهدافه من خلال تصفية التوترات التي تنشأ بين الافراد ، مما يساهم في ادامة النظام والاستقرار في المجتمع بأساليب مختلفة مثل العقاب والاحتقار والاستهزاء والنقد والنهي والحث والاحترام والمديح والثواب لجعل افراد المجتمع وجماعاته تتوائم مع المعايير الاجتماعية التي يرغب المجتمع تثبيتها ، ويتخذ الضبط الاجتماعي أنواعاً مختلفة وعديدة لأجل تحقيق المطابقة بين الاهداف العليا للمجتمع والافراد الذين يعيشون بداخله واذا اراد المجتمع ان يستمر في وجوده الاجتماعي فلابد ا ن يمتلك شروط وضوابط خاصة به لضبط وتوجيه افراده نحو الالتزام بقواعده ومعاييره وقيمة وبصورة عامة يمكن تطبيق انواع الضبط الاجتماعي إلى:

١- الضبط الاجتماعي الرسمي Formal social Control: وهو القواعد والتشريعات الملزمة لكافة المؤسسات الاجتماعية ويتم بطريقة مقصودة حيث تقوم به جهات معينة تتمثل بالقانون ومراكز الشرطة والمحاكم الشرعية والسجون التي تجبر الناس على احترام القانون عن طريق الاساليب الردعية الرسمية مثل التوقيف أو الغرامة أو الحبس، لأولئك الذين يخالفون قوانين المجتمع . ويسمى هذا النوع من الضبط بالضبط الخارجي.

٢- الضبط الاجتماعي غير الرسمي Informal social Control: وهو مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل

مجتمع كالعقائد الدينية والعادات والتقاليد والاعراف والرأي العام والاسرة وجماعات الرفاق والاحزاب السياسية ووسائل الاعلام وهذه الجماعات تتولى عملية الضبط بطريقة غير رسمية والتي تعمل بدورها على وجود علاقات منظمة في الحياة الاجتماعية لتحقيق الاستقرار والطمأنينة لدى الافراد ويسمى هذه النوع من الضبط بالضبط الداخلي.